

COVID-19: إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان وحماية الأشخاص الأكثر ضعفاً

من التضامن إلى اليقظة ، تلتزم الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان كما كانت دومًا بمهمتها. نحن منزعجون من الممارسات القمعية التي تمارس في البلدان في جميع أنحاء العالم.

في غضون أسابيع ، انغمس العالم في أكبر أزمة صحية عالمية شهدها منذ ما يقرب من قرن ، اهتزت من انتشار COVID-19 ، أعلنت وباء في 11 مارس من قبل منظمة الصحة العالمية . حتى الآن ، هناك ما يقرب من نصف مليون حالة مؤكدة في جميع أنحاء العالم وتوفي ما لا يقل عن 21000 شخص نتيجة الإصابة بالفيروس في 163 دولة (المصدر: منظمة الصحة العالمية)

تستدعي الأزمات غير العادية اتخاذ تدابير استثنائية: الحبس الإجمالي ، والحجر الصحي ، وإغلاق الحدود ، وحظر السفر ، وإغلاق الأعمال التجارية ، والاستيلاء على المعدات الطبية ، وحظر التجول ، وما إلى ذلك. تتضاعف المبادرات الحكومية في محاولة لإبطاء انتشار الفيروس ؛ يمكن تبرير مثل هذه الاستجابة القوية لحماية الحق في الصحة للجميع، ولكنه يعني أن منظمات حقوق الإنسان يجب أن يكون يقظا للغاية. واجبنا هو التأكد من أن هذه المبادرات متناسبة ومبررة.

يجب عدم استخدام محاربة COVID-19 كذريعة من قبل الدول الاستبدادية لزيادة تبني التدابير التي تقيد الحريات وتخفق الأصوات المعارضة. كما لا ينبغي أن يكون ذريعة للدول ذات التقاليد الديمقراطية الراسخة لتقويض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسكانها من خلال الإجراءات المعادية للمجتمع ، لا سيما فيما يتعلق بحقوق العمل .

حقوق

عندما تكون هذه التدابير ضرورية ، يجب على الحكومات ضمان الحق في الحياة والصحة والسكن ومستوى معيشي لائق والحصول على الغذاء والماء ، وخاصة بالنسبة لأولئك الأكثر عرضة للخطر والذين تكون تكلفتهم الأزمة الصحية مرتفعة بشكل خاص. ينبغي تقديم الدعم الموجه للاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء وكذلك المشردين. ينبغي أن يتلقى العمال ذوو الأجور المنخفضة والقطاع غير الرسمي دعماً ذات أولوية. وينبغي مراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والأشخاص الموجودين في السجن أو الاحتجاز ، وكذلك كيفية تأثير الأزمة بشكل غير متناسب على النساء والفتيات.

يجب أن تظل حقوق الإنسان في قلب مداولات الدول. وقد أكد ذلك في 16 مارس / آذار فريق خبراء حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، وحث الدول على عدم إساءة استخدام التدابير الأمنية في ردها على تفشي الفيروس التاجي.

الانتهاكات

وعلى الرغم من هذا النداء ، فقد لوحظت انتهاكات مقلقة من قبل الفدرالية الدولية لحقوق

الإنسان ومنظماتها الأعضاء الـ 192 . تُظهر الدول افتقارًا صارخًا للشفافية في إدارتها للأزمة الصحية وتقيّد بشكل سيئ حرية التعبير ، لا سيما عبر الإنترنت ، والحق في المعلومات ، وكل ذلك في محاولة لتجنب نشر معلومات المصلحة العامة التي يُنظر إليها على أنها محرّجة للحكومة.

في الصين ، حيث قامت السلطات بمضايقة لي وين ليانغ ، الطبيب الذي أثار الإنذار بشأن الفيروس الجديد ، تم حجب جميع المعلومات المستقلة عن الوضع. يمكن للمرء أيضًا أن يتساءل عن حقيقة الوضع في كوريا الشمالية أو ميانمار أو لاوس ، على سبيل المثال ، حيث يكون معدل الحالات المبلغ عنها منخفضًا بشكل خاص (لم يتم تحديد حالات في كوريا الشمالية وفقًا لمصادر رسمية) والعواقب الخطيرة المترتبة على نقص المعلومات قد يكون على انتشار الفيروس. يوجد نفس الوضع في روسيا ، التي تقع على حدود الصين ، حيث بلغ عدد الحالات المسجلة رسميًا 658 حالة فقط لكل 144.5 مليون نسمة اعتبارًا من 26 مارس.

في هندوراس ، استغلت الشرطة حظر التجول الذي فرضته الحكومة للقبض على زعيم المعارضة في 17 مارس / آذار. في إسرائيل ، تستخدم الدولة وحدات استخباراتية لتتبع أولئك الذين ثبتت إصابتهم بـ Covid-19

تحث الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان الدول على اعتماد نهج للتضامن واحترام حقوق الإنسان في كفاحها ضد Covid-19.

احترام الطبيعة الاستثنائية والمؤقتة لتدابير الطوارئ

يجب الإعلان علنًا عن تدابير الطوارئ التي تنتهك حقوق الإنسان أو تقيدها ويجب أن تتبع إطاراً واضحاً يحدده القانون الدولي. قد يكون من الضروري فرض قيود على حرية الحركة وتدابير الحجر الصحي ، ولكن يجب أن تقتصر بشكل صارم على المدة والنطاق المطلوبين للسيطرة على انتشار الفيروس. ستحتاج الدول إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان استعادة الوضع الذي كان قائماً قبل تفشي المرض بمجرد انتهاء الأزمة.

ينص القانون الدولي على أن أي تدبير ينتقص من القانون العادي يجب أن يكون "وفقاً للقانون" و "ضرورياً في مجتمع ديمقراطي" لحماية "الأمن القومي" أو "السلامة العامة" أو "النظام العام" أو "الصحة العامة أو الآداب". أو "حقوق وحرريات الآخرين".

يجب ألا تؤدي هذه الأزمة الصحية إلى تقليص مساحة المجتمع المدني بلا مبرر وقمع المدافعين عن حقوق الإنسان

يمكن للمدافعين عن حقوق الإنسان ، حتى في الأوقات العادية ، أن يكونوا هدفاً للهجمات والتهديدات والترهيب على نطاق واسع. لا ينبغي استخدام مكافحة COVID-19 كذريعة من قبل بعض الدول لارتكاب أو تعزيز الانتهاكات ضد المدافعين وتقليص مساحة المجتمع المدني.

وفي هذا الصدد ، يشعر الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان بالقلق من أن بعض تدابير المراقبة والسيطرة على السكان التي تم إدخالها في سياق هذه الأزمة تُستخدم لقمع الأصوات المعارضة ، ولأن التدابير التقييدية تُستخدم لتقويض حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان.

على سبيل المثال ، طلبت الصين من جميع مواطنيها تثبيت تطبيق على هواتفهم الذكية لمراقبة حالتهم الصحية ، وموقعهم ، والوصول إلى الأماكن العامة. في حين أن هذا الإجراء الإضافي للرقابة الاجتماعية لا يستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان على وجه التحديد في هذه المرحلة ، فإننا نشعر بالقلق من أنه يمكن

استخدامه في أعقاب الأزمة الصحية لرصد وقمع الحركات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وبالمثل ، بدأت السلطات في روسيا في تركيب كاميرات التعرف على الوجه لتحديد الأشخاص الذين انتهكوا إجراءات الحجر الصحي. بالنظر إلى سجل السلطات الروسية في انتهاكات حقوق الإنسان ، هناك خطر من أن هذه التقنيات يمكن استخدامها لمضايقة المتظاهرين السلميين بعد انتهاء الأزمة الصحية.

يجب أن يتلقى الأشخاص الذين يتعرضون بشكل خاص للأزمة دعماً معززاً ومخصصاً.

في كل مكان ، تتضاعف تدابير الاحتواء وتصبح أكثر صرامة. في حين أن تأسيسها غالباً ما يكون مبرراً من منظور صحي ، إلا أن تطبيقه يمكن أن يكون له عواقب وخيمة بشكل خاص على الأشخاص الذين يعانون من التمييز على أساس خلفيتهم ، أو الجنس ، أو الطبقة ، أو الإعاقة ، أو العمر ، من بين أمور أخرى.

كثير من الناس ليس لديهم مكان يلجأون إليه أو يضطرون للعيش في ظروف مزدحمة وغير صحية. ونتيجة لذلك ، تم تغريم ومعاقبة الأشخاص الذين لا مأوى لهم في فرنسا ، الذين لا خيار أمامهم سوى البقاء في الشارع ، ومعاقبتهم نتيجة لذلك ، بينما تم تقديم القليل من الدعم لهم لحماية أنفسهم من الفيروس وتلبية احتياجاتهم الأساسية (مثل السكن والغذاء).

كيف يمكن ملاحظة تدابير العزل للأشخاص ذوي الإعاقة ، الذين يعتمدون غالباً على مساعدة أقاربهم أو الموظفين المتخصصين ؟

تأثرت النساء والفتيات بشكل غير متناسب

بالنسبة للعديد من النساء ، تزيد العزلة المنزلية من خطر التعرض للعنف المنزلي و / أو العنف الشريك. كما أن اكتظاظ المستشفيات ونقص المعدات يحد من وصول النساء إلى الإجهاض ، كما هو الحال في ولايتي تكساس وأوهايو الأمريكية ، حيث تم وضع الإجهاض في قائمة العمليات غير العاجلة. تحتاج الدول بشكل عاجل إلى تطوير آليات خاصة لمكافحة العنف ضد المرأة ، وتقديم الدعم الكافي للضحايا ، ككل ، وتوفير استجابة ل COVID-19 يأخذ في الاعتبار الأثر الاجتماعي للوباء.

يجب على الشركات أيضاً القيام بدورها ، مع ضمان أنها تحمي نزاهة موظفيها المعرضين لمخاطر معينة بسبب عملهم في الضيافة ، أو التواصل مع الجمهور أو تقديم الرعاية. إذا لم يكن لدى الشركات المعدات اللازمة أو كانت غير قادرة على ضمان بيئة عمل تتوافق مع التوصيات الصحية ، فيجب على الحكومات توفير الوسائل ، سواء كانت قانونية أو مالية ، لتمكين الأشخاص المعرضين للخطر من ممارسة حقهم في الصحة دون الحاجة إلى الاختيار بين هذا الحق وعملهم.

باسم التضامن الوطني ، يجب على الحكومات أن تضع تدابير محددة لدعم أولئك الذين هم على الخط الأمامي.

يجب ألا تصبح حقوق الإنسان من ضحايا هذه الأزمة

وتحقيقاً لهذه الغاية ، يجب أن يكون كل تدبير يُتخذ لمعالجة الأزمة الصحية مبرراً ومتناسباً ، ويمارس دون تمييز وفي إطار زمني معقول.

تعرب الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان عن دعمها لجميع العمال الذين يشاركون لمكافحة وباء COVID-19

وتنضم إلى جهود المنظمات غير الحكومية والتجمعات والأفراد الملتزمين بضمان أن هذه الأزمة ليست فرصة للدوس على حقوق الإنسان ودحرها. التضامن واليقظة.